البلديه في لبنان هي مؤسسه مدنيه تابعة للدوله ، فالى جانب كونها احدى اوجه الحضارة بشكل عام ، فانها تمثل مقياسا نسبيا لمعرفه اهتمامات النظام بالشؤون الحياتيه للمواطنين ، وهي تشكل افرازا لبنيه النظام السائد ، حيث ارتبط منشاها مع ظهور النظام الراسمالي ، وتفاوتت منجزاتها ، باختلاف التشكيلات الطبقيه الموجودة في الحكم .

«غايات .. تغايات والعب» على عمال البلدية

وحدة نضال العمال كفيلة بتلبية مطالبهم

الاضراب الفوري المفتوح

اهم وسائل النضال السلمي لانتزاع مطالب عمال بلدية بيروت

السلطة وادارة البلدية ترفضان مطالب العمال

في البلدان الاشتراكية ، مثلت البلدية لحماية وضع المواطنين الصحي ، وطورا لجماليا تالمناطق المدينية والريفية، أما في المجتمع الراسمالي وخاصة في دول الانظمة المتخلفة ، فانها تتحول الى خزينة ينم نهبها من قبل المسؤولين ، وتصل الى اعتمادها كوسيلة ضغط سياسية تستعمل تقديماتها لخدمة مصالح فئوية محددة ، وابتزاز القوى الوطنية ، كما هو حاصل في لبنان .

وبلدية بيروت ، والتي تعتبر اضخم بلديات لبنان ، هي احدى اسوأ المؤسسات ، التي يعاني عمالها ابشع انواع القهر الاقتصادي والجسدي ، فمن الاجور المتدنية ، والوسائل البدائية التي اقتصرت عليها تجهيزات البلدية ، الى المعاملة البوليسية الخالا انسانية ، وانعدام ابسط مستلزمات رعاية حياة العمال ، وصولا الى تراكم مستحقات العمال . شكلت مسالة تحقيق مطالبهم ، السبيل الوحيد لاستمرار عملهم ، بما يكفل لهم حياة الحد الادنى ، رغم العديد من الشهداء الذين سقطوا وهم يعملون في ساحات وشوارع بيروت من اجل المحافظة على نظافة العاصمة .

فما هو واقع عمال بلدية بيروت ؟ وما هي آفاق خلاصهم من حياة الذل والاستغلال ؟

نبذة عن وضع العمال

يبلغ تعداد عمال بلدية بيروت حوالي خمسة الاف عامل تقريبا ، وهم موزعون على الاقسام التالية، بنسب مختلفة :

١ ــ عمال قسم النظافة ، وعددهم ٢٣٠٠ عامل تقريبا .
٢ ــ عمال الاشغال
٣ ــ عمال الحدائق
٤ ــ عمال المراب

ويبلغ تعداد عمال الاشغال والحدائق والمراب حوالي ١٧٠٠ عامل .

٥ ــ عمال الصحة وهم ٢٥٠ عامل .

٦ ــ عمال الشؤون الادارية ويصل تعدادهم الى ١٥٠ عامل .

٧ ــ أما عمال المسلخ فتعدادهم يبلغ حوالي ٦٠٠ عامل .

وقد انتخب أول مجلس تنفيذي لنقابة عمال بلدية بيروت في ٢٣ ــ ١ ــ ١٩٧٣ علما ان الترخيص بانشاء نقابة قد تم في ١٦ ــ ٩ ــ ١٩٧٢ ، وقد ناضل العمال كثيرا للوصول الى انتخاب المجلس التنفيذي ، فكان قد حدد موعد انتخابه من قبل اللجنة التاسيسية التي شكلت على اثر السماح بوجود نقابة في ٢٣ ــ ٩ ــ ١٩٧٢ ، ولكن الادارة وبواسطة مندوبيها سعت الى تزوير قرار الترخيص املا بالغائه او على الاقل تعديل تأجيل موعد الانتخابات بموافقة كاظم الخليل وزير العمل .. آنذاك ، ليتسنى لها التلاعب ودس عملائها وتشتيت أكبر عدد ممكن ، وقطع الطريق على العمال المستقلين وابتزازهم ، وبالتالي ممارسة ارهابها ، هادفة الى الهيمنة على الانتخابات وانجاح ممثليها .

١ ــ تنفيذ القرار رقم (٣٠) الصادر عن المجلس البلدي عام ١٩٧٥ والمصدق من جميع المراجع المختصة.
٢ ــ رفع الحد الادنى ، وزيادة الاجور عملا بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٧ اعتبارا من اول عام ١٩٧٩ اسوة بزملائهم عمال واجراء المصالح المستقلة .
٣ ــ اعطاء الاجراء ثمن اللباس الذي حرموا منه اعتبارا من عام ١٩٧٥ .
٤ ــ تنفيذ القرار رقم ٨٧ المتعلق بتدويم الاجراء المؤقتين وافادتهم من التقديمات والمنافع التي يستفيد منها زملاؤهم الاجراء الدائمون .
٥ ــ تعديل الدرجة الادارية عملا بالمرسوم الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥ على ان تصبح الدرجة ١٠٪ من اصل المعاش بدلا من ٣٠ ليرة المعطاة حاليا.
٦ ــ التامين على شاحنات البلدية كي لا يتحمل السائقون مسؤولية الحوادث التي لا يمكن تحمل اعبائها .

ان هذه المطالب تمثل النذر اليسير من حقوق العمال العادلة التي تخفف من ظلف العيش وتحفظ حياتهم وتضمن استمرارهم بتقديم الخدمات .

مراحل النضال ... وحقيقة الاضراب

بناء على دعوة المجلس التنفيذي لنقابة عمال بلدية بيروت ، عقدت الجمعية العمومية للعمال اجتماعها المقرر بتاريخ ٢١ ــ ٩ ــ ١٩٧٩ ، وبعد المداولات تبين لها ان مجلس نقابتها قد اجرى بخصوص مطالبها كل الاتصالات اللازمة مع جميع المعنيين في البلدية والدولة، مقدما المذكرات الخطية المتكررة لتنفيذها ، وخلصت الى نتيجة مفادها ، ان كل الوعود التي قدمت من المسؤولين كانت لتسويف مطالب العمال ومماطلتهم ، وعدم القيام باية اجراءات جدية ايجابية مما حدى بالجمعية العمومية لان تقرر الاضراب الفوري المفتوح، كرد حازم على الموقف السلبي الذي اتخذه اصحاب الشان حيال مطالبها وربطوا الاضراب بالاستجابة لتنفيذها . وفوضت الجمعية العمومية المجلس التنفيذي بمتابعة ملاحقة المطالب وربطوا عودتهم عن الاضراب بالتحقيق الكامل لمطالبهم .

وحتى الان فقد جاء الاضراب موحدا شاملا في المنطقة الغربية ، بينما هو في المنطقة الشرقية، ، يعاني من مازق تقسيم عمال البلدية بقرار من السلطة، فقد كلف محافظ مدينة بيروت متري النمار احد الفاشيين جورج اشقر ، بتفويض خاص اوكل اليه مسؤولية عمال بلدية بيروت في مناطق الفيتو الانعزالي، حيث حاول ومنذ اليوم الاول للاضراب شق وحدة العمال المطلبية ، واضعاف تضامنهم ، مستمدا قوته من قرار السلطة اولا ومن العصابات الفاشية التي ينتمي اليها ثانيا في ظروف لم تبرز فيها حتى الان المواقف المعارضة ، رغم ان امكانية تسلل الايدي العابثة لتثلم وحدة العمال سوف تظهر لاحقا .

ومنذ تولية المسؤولية داب المجلس التنفيذي لنقابة بلدية بيروت على رفع مطالب العمال واجراء الاتصالات المطلوبة بشانها ، حيث مر بمراحل حرجة خاض فيها نضالا سليما متواصلا تراوح ما بين ادارة البلدية ومحافظ بيروت ووزيري الداخلية ، والعمل ، ومر بمراحل عديدة منها :

الاجتماع الاخير للمجلس التنفيذي للنقابة الذي عقد في ١٢ــ٩ــ١٩٧٩ والذي تمت فيه دراسة نتائج الاتصالات التي اجراها مع المسؤولين بخصوص المطالب العالقة وفي طليعتها القرار رقم (٣٠) ، الذي اقر في المجلس البلدي بناء لموقف نضالي عمالي في عهد وزارة رشيد الصلح الذي وقع عليه بصفته وزيرا للداخلية ، وصدق من حكومته بالاصرار والتاكيد ، ووصل الى مجلس الخدمة المدنية الذي احاله بدوره في ٢٢ــ٥ــ ١٩٧٥ الى محافظ بيروت في ذلك الوقت شفيق ابو حيدر لتنفيذه، ولكن انفجار الحرب الاهلية قدم الحجة للدولة فاستعملتها مبررا لتاجيل التنفيذ ، وما زال يراوح حتى الان بين رفض الدولة وتعنت الادارة .

وفي أوائل سنة ١٩٧٧ جدد مجلس النقابة اتصالاته ملحا على تنفيذ الاضراب وملوحا بالاضراب ، فعقد اجتماع في مكتب الوزير صلاح سلمان في ١٩ــ٩ــ١٩٧٧ بعد تدخل الاتحاد العمالي العام ، وضم الاجتماع الى جانب سلمان وزير الموارد .. ابراهيم شعبنو كوسيط بين العمال والمسؤولين ، والمحافظ متري النمار ورئيس اتحاد المصالح المستقلة انطون بشارة ، ومجلس النقابة، وقد صدر عن الاجتماع مقررات اعتبرت مقبولة كحد ادنى ومنها :

تاليف لجنة بقرار من محافظ بيروت ، من رؤساء المصالح في البلدية ، ويراسها مدير التفتيش في البلدية وعضو عن وزارة العمل .. ، و ٣ اعضاء من مجلس النقابة ومهمتها اعداد ملاك للقرار رقم (٣٠) وتدويم العمال المؤقتين ، واعطاء تعويض خاص عن ايام الاحد والاعياد ، على ان يعمل العمال احدين بدل اربعة اي ٥٠٪ ، حتى اصدار تعويض خاص بدل عن ايام الاحاد دون ان يعمل العمال . على ان تنفذ هذه القرارات في نهاية ١٩٧٧ ، دون التطرق مطلقا من قبل المسؤولين الى اية مخالفة قانونية تطال القرار (٣٠) حيث اعدت ملاكاته ووصل الى عضو المجلس البلدي نقولا العم لدراسته وتنفيذه ، دون نتيجة ، واستمرت المراجعات في جو المماطلة ، وتبرير المسؤولين ، انه ليس باستطاعتهم جلب الملاكات المذكورة من مبنى المالية القديم ، وهذا ما حصل مع قرار تدويم العمال المؤقتين ، فقد صدر عن المجلس البلدي اربعة قرارات بالتدويم يلزمها فقط تصديق وزير المالية والمحافظ ، وهكذا درجت بقية المطالب لتعالج اسوة بالقرار رقم (٣٠) والتدويم .

وعند مجيء الحكومة الحالية تقدم المجلس التنفيذي بمطالبه الى وزير الداخلية ، الذي وعد بتنفيذها بحضور متري النمار ، وتعهد بتكليف ثلة من قوى الامن الداخلي لاحضار القرار من مبنى المالية ، طالبا حث العمال على مضاعفة جهودهم من اجل تحسين وضع النظافة ، متجاهلا ان السبب يقع على عاتق مجلس بلدية بيروت الذي ابقى على الوسائل والاساليب البدائية القديمة المتبعة في التنظيف من جهة ومن جهة ثانية يخص بطبيعة النظام البرجوازي اللبناني ودور التنظيم المدني ، بالاضافة الى اهمال مطالب العمال وعدم تحسين ظروف عملهم واحوالهم المعيشية ، والموقف الرسمي المتعلق بممارسة الضغوط على المناطق الوطنية تمهيدا لاخضاعها ، والضرب على وتر القرار رقم (٣٠) بانه غير مستوف للشروط القانونية ، علما ان شعار ٦ و ٦ مكرر لا يمكن ان يجسد في البلدية باحداث مساواة طائفية بين العمال .

وفي اجتماع ثان وثالث مع وزير الداخلية وبحضور نفس التشكيلة وانضمام نقولا العم ، حصلت المفاجاة، بتصريح المحافظ والعم ، ان قرار رقم (٣٠) غير قانوني ويصعب تنفيذه ، وكانت الصدمة الكبرى في تاكيد وزير الداخلية « الوطني » المخالفة القانونية ، وثلاثت محاولات المجلس التنفيذي لتوضيح ان القرار شرعي ومصدق عليه من قبل وزير داخلية سابق ، وان مسالة عدم توقيعه من مجلس الخدمة تتعلق بالشؤون الداخلية لمؤسسات الدولة التنفيذية ولا دخل للعمال بها . وقد جاء رفض مطالب العمال بشكل صريح بعد ان استنفذ المسؤولون كل الاساليب التآمرية ولم يعد بمقدورهم المماطلة ، وكان الرفض ، الورقة الاخيرة في جعبة السلطة وادارة البلدية ، مما دفع العمال الى الاضراب حتى تحقيق كافة المطالب المذكورة آنفا .

وقد حذر علي سلامة رئيس المجلس التنفيذي الجهات المختصة ، من عدم تلبية مطالب العمال ومن المحاولات الجارية لكسر الاضراب التي ستعطي الدولة قدرة لان تستاسد وترفض اي مطلب عمالي مهما صغر حجمه واشار الى ان الاستعدادات لمواجهة اي عمل تخريبي متوفرة ، بالرغم من ان الزعامة التقليدية السياسية والدينية سوفتحاول تخريب الاضراب الذي مثل ارقى حالة من الاجماع ونموذجا ، يتبع ، لوحدة نضال عمال البلدية ، فالادارة تترقب الوضع لجمع عناصر الموقف وربط خيوطه من اجل الاعداد لخطوات قادمة ، فلنعوت عليها كل الفرص بالعمل على استمرار نجاح الاضراب .

ان مجلس النقابة اذ يرتكز الى وحدة عمال البلديات في لبنان اولا وعمال واجراء القطاع العام ثانيا ، ووحدة الطبقة العاملة على كافة الاراضي اللبنانية ثالثا ، يدعو التيار اليساري المعارض لمجلس النقابة ، لان يشارك بكل قوته في صراع العمال ضد الاعداء ، وفي هذا الميدان اثبات لصحة الطرح الذي يمثل مصالح العمال ، ويضعها على جدول الانجاز .

وتجدر الاشارة الى ان عمال بلدية بيروت الذين جنبوا الانظار ، ونالوا تاييد كل القوى الوطنية المتحسسة لظروفهم وحقوقهم، مطالبين كاداة للاضراب العمل على تمتين وحدتهم ، وتفويت الفرصة لافشال مؤامرة ضرب تحركهم النضالي وشل اضرابهم ، فيجب بذل كل المساعي وتسخير كافة الجهود لانجاز المهمات التالية :

استمرار الاضراب وانجاحه

١ ــ التشديد على وحدة العمال النقابية والالتفاف حول مطالبهم ، وافشال تعدد الرؤوس المتكلمة باسمهم ، واقتصارها ــ خاصة في هذه المرحلة ــ على المجلس التنفيذي للنقابة .

٢ ــ بناء لجان العمال القاعدية من اجل رفع نسبة الفعل والتاثير في اتخاذ المواقف النضالية ، وتعبئة العمال وتوعيتهم لفهم مصالحهم ونسيج الخيوط التنظيمية لتشكل رابطا تنظيميا نضاليا متماسكا لكافة العمال .

٣ ــ الاجتماعات الدائمة والموسعة ، للابقاء على الروح المعنوية مرتفعة ، وتحريض العمال وتحريك نضالهم ، وخلق الاجواء التي تعطيهم دعما لاستمرارية الاضراب .

٤ ــ تشكيل لجان متابعة ، تقوم بزيارات للعمال في مناطق سكنهم ، وكذلك تسعى الى مراقبة كل نقاط المخدمة لتسهر على اجماع العمال في الاضراب .

٥ ــ العمل على ان تصدر النشرة العمالية يوميا اثناء الاضراب ، واصدار البيانات الدائمة لتوضيح معالم طريق النضال للحصول على المطالب ، والتنبيه الى كل المخاطر .

٦ ــ الالتزام القاطع من الجميع وخاصة من قيادة الاضراب برفض كافة الوعود من اية جهة اتت وعدم الالتفات لدعوات العودة عن الاضراب الساري المفعول الا بعد تطبيق المطالب بحذافيرها ، والالتزام بقرار الجمعية العمومية .

٧ ــ الانفتاح على الوحدات العمالية الاخرى والنقابات ، لاعلان تضامنها من اجل تعبئة كل القوى المؤيدة وتطوير الموقف النضالي لصالح العمال .

٨ ــ الضغط على الاتحاد العمالي العام والاتحاد الوطني لتبني اضراب عمال البلدية ، وبالتالي اعلان اضراب عمالي عام وشامل حتى تحقيق كافة المطالب المتعددة .

٩ ــ العمل لدى الحركة الوطنية من اجل تحريك مظاهرات شعبية داعمة لعمال البلدية ، ومنبهة لمضار الاوساخ التي تتحمل الدولة مسؤولية اخطارها .

ان هذه المطالب والتي تشكل الحد الادنى لتامين معيشة العمال لن تكون الا دوافع نضالية لدفع مستوى النضال المطلبي ليتراوح مع النضال السياسي ، وبشكل طريق الصراع الجبار لاسقاط النظام اللبناني ودحر الصهاينة والانعزاليين .

■